دور التعليم الجامعي اليمني في تفعيل التقارب العربي

(رؤية مستقبلية)

أولاً– المقدمة :

لعل من أهم موضوعات الساعة التي تؤرق قادة الفكر التربوي العربي وتقع في صلب اهتماماتهم هو مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل المتغيرات المتسارعة التي تجتاح عالمنا المعاصر في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيرها .

إن استثمار الثورة البشرية وتوفير متطلباتها من التعليم بمختلف أنواعه ووضع السياسيات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيد سبل استخدام المجتمع العربي لما لدى أبنائه من قدرات وامكانات، هو السبيل الوحيد المتاح له كي يحقق تقدمه المنشود، وتكفل للشعب العربي مكانة لائقة بين شعوب العالم، وهو يعيش مع بداية قرن جديد، ولن يتم ذلك إلا من خلال معالجة مبتكرة تنطلق من إعادة النظر في منظومة التربية والتعليم تطويرًا وتجديدًا .

إن ما يحكم جودة أي نظام تعليمي ليس التعليم في حد ذاته وإنما مصداقية هذا التعليم في واقعة الاجتماعي، وقدرته على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الذات .

أن نجاح أية رؤية مستقبلية للتربية العربية إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرتنا على تشخيص الواقع الراهن للتعليم بموضوعية ومن ثم تحديد التحديات المستقبلية التي تواجه منظومتنا العربية ووضع الحلول الناجحة لها .

ولقد اشارت العديد من الدراسات والمؤشرات العربية لا سيما تلك الدراسات التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية ومنها مشروع إشراف مستقبل الوطن العربي لا سيما التقرير النهائي بعنوان: مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات الذي صدر عام 1998م وكذلك الدراسات التي صدرت حول مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي الذي انجزه منتدى الفكر العربي بين عامي 1986م 1991م وبخاصة تقريره النهائي بعنوان تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين "الكارثة والأمل"، وكذلك استراتيجية العلوم والثقافة التي صدرت عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1989م والدراسات التي أعدها خبراء عرب لندوة نقل التكنولوجيا وتوظيفها في الوطن العربي التي أقامتها

المنظمة عام 1991م والدراسات المقدمة لمشروع مراجعة استراتيجية التربية العربية في ضوء المتغيرات والتي صدرت عام 1995م، اشارت تلك الدراسات وغيرها إلى أن الوطن العربي كما يقول (تقرير الكارثة والأمل) كيان مركب يختلط فيه الماضي السحيق بالحاضر المتوتر ، وتتداخل فيه عناصر المادة بعناصر الروح وعناصر الولاءات الوطنية ولا تطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا حدود المشاعر والسياسة مع حدود الامة ولا تخضع فيه أنماط الحياة لأنظمة متسقة مع القيم، ولا تستقيم وفرة السكان مع ندرة الموارد، ولا وفرة الموارد مع ندرة السكان ولا تتناسب فيه مقومات القوة الكامنة مع مؤشرات القدرة الظاهرة (1) .

ويضيف التقرير، أن وطننا العربي يطفح بالحركة ولكنه بطئ التحرك، أنه وطن تتحرق شعوبه إلى الوحدة ولكن أنظمته تكرس الفساد .

وتشير تلك الدراسات والتقارير، أن التعليم في الوطن العربي ما زال تتفشي فيه أمراض الأمية بأنواعها الهجائية، والثقافية، والتكنولوجية، وأنه تعليم للماضي فهو يخدم الحاضر ولكنه لا يستجيب لتحديات المستقبل . (2)

وأن التركيز في أهداف ومضامين التعليم في الأمة العربية هو على الماضي والحاضر ولهذا فهو تعليم حفظ واسترجاع يعتمد أساسا على الذاكرة أكثر مما يعتمد على التفكير والتحليل والنقد حل المشكلات المتجردة .

وهذا ما يحدث في جامعاتنا عند تعاملها مع العلوم الحديثة مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات فهي تدرس بطريقة ماضوية استرجاعية كما لو كانت قصائد شعرية أو أحداثا تاريخية . (3)

مما سبق يتضح أن التعليم العربي بشكل عام والتعليم الجامعي على وجه الخصوص يواجه الكثير من التحديات وأن العرب ما زالوا لا يتعاملون بالعقل مع روح العصر وأن نظمهم التعليمية مازالت بعيدة عن القيام بدورها بتفعيل التقارب العربي وصولًا إلى التوحد العربي والذي يعني التكتل العربي من

المحيط إلى الخليج اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا وإنجاز التحول الديمقراطي لذلك رأى الباحث القيام بعمل دراسة لتفعيل دور برامج التعليم الجامعي اليمني في التقارب العربي .

مشكلة الدراسة:

إن العالم العربي اليوم ومنذ زمن غير بعيد يمر بأزمة ثقة بين أنظمته السياسية عملت على خلق مشكلات جمة في واقع وعي الإنسان العربي على طول الخارطة السياسة للعالم العربي وعملت على تمزيق الصف العربي ووحدته .

الأمر الذي جعل كل دولة عربية تذهب إلى شحن شعبها بمفردات العظمة والتميز لهذه الدولة دون غيرها من الدول، والذي أدى في النهاية المطاف إلى خلق وعي عربي مشحون بجبروت التميز والعلو لبعض الدول والنظرة الدونية للشعوب العربية الأخرى .

هذا كله أدى إلى انتشار الحقد والكراهية بين الشعوب العربية حتى وصل الأمر في ذروته إلى تقبل الشعوب العربية الهزيمة الرياضية من دولة أجنبية دون أن تتقبلها من دول عربية .

هذه الحقيقية جعلت الباحث يفكر في الأسباب التي ساهمت في هذا الوضع، وقد توصل الباحث إلى أن أهم أسباب هذه الظاهرة هو غياب دون دور التعليم الجامعي العربي (فلسفة، وأهداف، وسياسات، ومناهج ، واستراتيجيات، ومفاهيم، وأنشطة، في تفعيل التقارب العربي بين الوطن العربي، ومن هذا المنطق تبلورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي :

– ما الرؤية المستقبلية لتفعيل دور التعليم الجامعي اليمني في التقارب العربي ؟

وستفرع منه الأسئلة التالية :

1– ما واقع التعليم الجامعي اليمني ؟

2– ما الدور الذي يقوم به التعليم الجامعي اليمني في تفعيل التقارب العربي ؟

3– ما الرؤية المستقبلية المقترحة لدور التعليم الجامعي اليمني في تفعيل التقارب العربي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1- التعرف على واقع التعليم الجامعي اليمني .

2- التعرف على الدور الذي يقوم به التعليم الجامعي اليمني في تفعيل التقارب العربي .

3- عمل رؤية مستقبلية لدور التعليم الجامعي اليمني في المستقبل في تفعيل التقارب العربي .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة الحالية منهج الدراسات المستقبلية وعلى وجه الخصوص أحد أساليبه وهو (السيناريو) الذي يرى الباحث انه الأسلوب الأمثل لتحقيق أهداف هذه الدراسة .

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على التعليم الجامعي اليمني .

مصطلحات الدراسة :

1- رؤية Perspective :

وتستخدم كلمة (تحسب) مقابل كلمة Perspective وهي تشير إلى الجهد العلمي لتنبؤ والتعرف على معالم الغد البعيد إلي أي مجال من مجالات الحياة . (4)

2- المستقبلية Futurology :

وهي علم يدعو إلى توقع الأحداث القادمة في المستقبل والاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها، كما تدعو إلى تطوير الفضل للتفكير في أمور المستقبل . (5)

3- السيناريو :

وهو وصف الوضع المستقبلي ممكنة أو محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي . (6)

إجراءات الدراسة :

قامت الدراسة بتناول المحاور التالية :

أولا– واقع التعليم الجامعي اليمني .

ثانيا – دور التعليم الجامعي اليمني في تفعيل التقارب العربي .

ثالثا– الرؤية المستقبلية لدور التعليم الجامعي اليمني في تفعيل التقارب العربي .

ثانياً– الدراسات السابقة :

لم يجد الباحث في (حدود علمه) دراسات سابقة في نفس موضوع الدراسة تماما لحداثة الموضوع حيث تم الاستعانة ببعض الدراسات الحديثة في موضوع التعليم الجامعي ودوره في التنمية الشاملة . وذلك كما يلي :

(1) دراسة بلقيس غالب الشرعبي 2002 م . (7)

وهي بعنوان: " أزمة التعليم العالي في اليمن وتحديات الواقع " وكان من أهم نتائجها ما يلي :

إن التعليم الجامعي في اليمن لا يزال قائما على اجتهادات شخصية أو فردية ولم تكن لديه فلسفة واضحة أو ملامح عامة لأهداف واستراتيجيات تسعى إلى تحقيقها تقوم على تنسيق وتحديد مناهج واضحة، وأن هناك غياب للكفاءة التعليمية في مؤسسة التعليم العالي لعناصرها الثلاثة (كفاءة البرنامج، كفاءة المنفذين ، كفاءة المستفيدين) وأن هناك غياب واضح للبحث العلمي في مختلف الجوانب والتخصصات .

(2) دراسة المخلافي 2006 م . (8)

وكانت بعنوان: " دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية باليمن الواقع ومتطلبات المستقبل " .

وقد هدفت الدراسة إلى :

1) التعرف على واقع دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية .

2) التعرف على منطلقات ومكونات الخطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الجامعي في اليمن

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

أ) ضعف مدخلات نظام التعليم الجامعي من الطلبة نتيجة ضعف مخرجات التعليم الثانوي .

ب) تنمية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بالتوسع في مؤسساته دون توفير مقومات نجاحها .

(3) دراسة الذيفاني 2006م . (9)

وكانت بعنوان: " واقع التعليم العالي في اليمن واتجاهات اصلاحه وتطويره " .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الجامعي في اليمن والتحديات التي تواجهه بخلفية الواقع العربي الذي يعيشه التعليم العالي والجامعي العربي باعتبار التشابه الكبير في البيئة السياسية والتعليمية والاقتصادية .

وكذلك التعرف على جوانب القصور والضعف في نظام التعليم العالي ومؤسساته وهدفت الدراسة إلى الاسهام برؤية علمية لإصلاح التعليم العالي في اليمن وتطويره .

وخلصت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي في اليمن يعاني عزلة مركبة من المجتمع والتنمية وأن هذه العزلة تؤدي الى الإبقاء على محتويات برامجها التعليمية في عزلة عن متغيرات الواقع ومتطلباته في التغيير والتطور والتنمية .

وترى الدراسة أن الخروج من هذا الواقع وكسر هذه العزلة مسألة ملحة ليتم تجاوز التعليم العالي اليمني حالة الركود ودفعه الى واقع افضل لا سيما في ظل التحديات الضخمة التي تقف بقوة وقسوة أمام الدول الأقل نموًا والتي تعد اليمن واحدة من أكثرها حاجة إلى أسباب النمو .

(4) دراسة عبدالواحد حميد الكبيسي 2010 م . (10)

وكانت بعنوان: " دور المقررات الدراسية التربوية في توحيد التقارب العربي"، "الرياضيات أنموذجاً"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المقررات الدراسية التربوية في إنفاق وتقارب الجهود العربية من

خلال استعراض الجهود التي بذلتها المنظمة العربية للتربية والثقافة العلمية وجهود مكتب التربية والعربي لدول الخليج العربي وقد أوصت الدراسة بما يلي :

1- العمل على تأليف مقررات دراسية موحدة بين العالم العربي .

2- التوصل إلى صيغة نهائية لمقررات موحدة لجميع المقررات الدراسية العربية لما يخدم متطلبات الوحدة العربية .

(5) دراسة عباس علي الفحام 2010م . (11)

وكانت بعنوان: " المناهج الدراسية ودورها في التقارب العربي"، وقد هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية جديدة حول الأثر الذي يمكن أن تخدمه المناهج الدراسية لما قبل التعلم الجامعي في تفعيل التقارب العربي على صعيد الزمان والمكان وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

1- عند تأليف المناهج العربية يجب البحث عن المشتركات الجامعة لأبناء الأمة العربية وتظمينها المقررات الدراسية .

2- ضرورة معالجة روح العصر الجديد والاندماج الفعلي معه .

3- عزل الأطروحات الدينية المتشددة عن المناهج الدراسية العربية .

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث على دراسات سابقة لم يجد أية دراسات تتناول موضوع الدراسة الحالية التمام وإنما وجد دراسات سابقة تتحدث عن أن هناك أزمة في التعليم الجامعي اليمني والعربي حيث أوجدت تلك الدراسات بضرورة إعادة النظر في فلسفة وأهداف وبرامج التعليم الجامعي لتتناسب مع متطلبات القرن الحالي ومع متطلبات تفعيل التقارب العربي، مثل دراسة الكبيسي (2010) ودراسة الفحام (2010) .

أوجه الشبه والاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية الذي يهدف إلى قيام التعليم الجامعي في المجتمع بتفعيل التقارب العربي من خلال تضمين فلسفة وأهدف وبرامج وأنشطة ومناهج مقررات تدعوا إلى التقارب العربي وتتشابه مع دراسة الكبيسي والفحام في الهدف.

ثالثاً– الخلفية النظرية للدراسة:

سوف تتم مناقشة الخلفية النظرية للدراسة الحالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول – واقع التعليم الجامعي في اليمن:

يعد التعليم الجامعي في اليمن حديث النشأة ، إذ يرجع إلى السبعينات من القرن العشرين وقد تطور خلال أربعين عاما تطورا غير متزن من حيث زيادة عدد الملتحقين مع غياب قدرة استيعابية وتأهيلية كافية . (12)

ولقد شهد التعليم الجامعي في السنوات القليلة الماضية من القرن الحالي توسعاً ملحوظا في الجانب الكمي وصل إلى أكثر من عشرين جامعة حكومية وأهلية إلى جانب التطور الملحوظ في الجانب الفلسفي والتنظيمي ثم الالتفات إلى سد الفراغ التشريعي في البناء المؤسسي بوضع مؤسسات التعليم العالي اليمني في إطارين هما: (13)

الأول : المجلس الأعلى للجامعات الذي أنيط به التعامل مع شئون الجامعات في مضمار السياسات والأفاق الاستراتيجية والتوسع في إنشاء الجامعات .

الثاني : الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني بوصفها هيئة مسئولة عن التعليم الفني والتقني بمستوياته المختلفة .

وفي الجانب التشريعي : أصدرت الرئاسة بقرار لها قانون الجامعات اليمنية وعلى الرغم من ذلك إلا أن القاعدة التشريعية للتعليم عامة والتعليم العالي خاصة غائبة تماماً عن الواقع.

وقد أكدت إحدى الدراسات اليمنية الحديثة : أن التعليم الجامعي اليمني يسير وفق سياسات غير معلنة واجتهادات لا تحقق تواصلا مع التنمية وأن مجمل السياسات الراهنة للتعليم الجامعي اليمني لا تخدم التنمية وأن دورها في تلبية متطلبات احتياج المجتمع التنموي ضعيف وهامشي وأن سياسة المجلس الأعلى للجامعات فيما يخص إنشاء الجامعات الجديدة تعتمد على سياسة الباب المفتوح . (14)

وسيتم مناقشة واقع التعليم الجامعي اليمني من خلال دراسة النقاط التالية :

1- الإطار القانوني :

يستند التعليم العالي في الجمهورية اليمنية على قانون التعليم رقم (45) لسنة 1992م وقانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م وتعديلاته القانونية الجامعات الأهلية رقم (13) لسنة 2004م وللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (137) لسنة 2004م وقد أعطت هذه القوانين واللوائح لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حق الإشراف والتنسيق ووضع الخطط والسياسات والبرامج التعليمية، وتحديد معايير الجودة على جميع مؤسسات التعليم العالي وحق المتابعة للتأكد من التزامها بكل القوانين واللوائح التعليمية النافذة في مجال التعليم العالي . (15)

2- الاستقلالية الادارية والمالية للجامعات اليمنية :

تحظى الجامعات اليمنية باستقلالية كبيرة في الشؤون الأكاديمية والإدارية أما فيما يتعلق بالأمور المالية فعلى الرغم من أن التشريعات الخاصة بالجامعات اليمنية تعطي لها استقلالية تامة إلا أن الواقع غير ذلك، حيث أن وزارة المالية اليمنية تقوم بتحديد سقف ميزانية الجامعات وتوزيعها على بنود محددة، علما بأن الميزانية الحكومية التي تعمل الجامعات وفقا لها لا تتناسب مع طبيعة أنشطة الجامعات ووظائفها .

وأن وزارة المالية تشرف إشرافا مركزياً على صرف الأموال المخصصة للجامعات، وهذا أدى إلى ضعف ممارسات الجامعات لصلا حيتها بصورة سلبية بل أدى إلى عدم تحقق الكثير من اهدافها . (16)

3- الهيئة التدريسية :

يوجد في الجامعات اليمنية ما يقرب من 2650 عضو هيئة تدريس وهم غالبا – من حاملي الدكتوراه بالإضافة إلى حوالي 1750 عضوا من أفراد الهيئة المساعدة من – حملة البكالوريوس والماجستير وتعني هذه الأرقام أن نسبة الطلاب إلى الكادر التدريس تبلغ 1:50 وهذا وضع لا يتفق مع المعاير الدولية الأمر الذي أسهم في تدهور " الوضع التعليمي في السنوات الأخيرة وأثر سلباً على جودة التعليم الجامعي .(17)

4- الطلاب :

يزداد عدد الطلاب في الجامعات اليمنية بشكل متوال ، فقد بلغ معدل الطلاب المسجلين في الجامعات اليمنية الآن 13 % من الفئة العمرية 19 – 23 ، سنة من ناحية أخرى نجد أن 27 % فقط من خريجي الثانوية هم من يحصلون على قبول في الجامعات عدد المتخرجين من الثانوية العامة يصل إلى " 190.000 " وعدد المقبولين منهم في الجامعات اليمنية لا يتعدى "40,000 " وهذا يعني أن عدداً كبيراً من الطلاب لا يجدون . فرصة للالتحاق في التعليم الجامعي . (18)

5- الأنشطة والخدمات الطلابية :

وتقصد بها الخدمات الطلابية والنشاط الترفيهي، والعلاقات الاجتماعية وتنمية الروابط، وفي هذا المجال أكدت إحدى الدراسات اليمنية الحديثة ما يلي: (19) تعاني الجامعات اليمنية من ضعف الأنشطة الطلابية بسبب قلة المخصصات المالية وضعف المشاركة الطلابية، وعدم توفر الصالات

والقاعات والتجهيزات المناسبة لممارسات النشاطات المختلفة، وعدم توفر الكادر المتخصص للإشراف على هذه الأنشطة .

ولاشك أن هذا الضعف يمثل ضعفا في در الجامعات اليمنية في إعداد الشباب الجامعي . وإغفالاً لاحتياجات خصائص نموهم ومتطلبات أدوارهم الفكرية الثقافية : والاجتماعية والسياسة بل ضعفا في تنمية العلاقات الاجتماعية وتنمية الروابط مع إخوانهم الطلبة من الجامعات العربية الأخرى الأمر الذي يضعف دور التعليم الجامعي في تفعيل التقارب العربي .

6- البرامج الدراسية ومخرجات الجامعات :

كما هو الحال في البلدان الأخرى تواجه اليمن معضلة خاصة تتمثل في صعوبة تلبية احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الخريجين في المجالات التعليمية والتقنية ، حيث نجد أن معظم مخرجات التعليم العالي تتركز في مجالات العلوم النظرية ، حيث نجد أن لطلاب الملتحقين في تخصصات العلوم الهندسية والتكنولوجيا لا تزيد نسبتهم عن 13 ٪ وهذا يعني أن 87 ٪ من الطلاب يدرسون التخصصات النظرية وهناك مؤشرات على وجود معدل عالي للبطالة من خريجي الجامعات اليمنية. (20)

7- البحث العلمي :

يحظى البحث العلمي في الجامعات اليمنية باهتمام ضعيف، كما تفتقر الجامعات اليمنية للإمكانات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية، إضافة إلى ضعف الحوافز المشجعة لقيام أعضاء هيئة التدريس بإجراء الدراسات والبحوث، ولا توجد هيئة وطنية تتولى دعم وتنظيم مجال البحث العلمي ومراقبته وتمويله . (21)

8- خدمة المجتمع :

لا تتوفر معلومات كامنة عما تقدمة الجامعات اليمنية من خدمات لمجتمعها إلا أن هناك مؤشرات تدل على أن الجامعات اليمنية لا تقوم بهذا الدور بشكل كاف سوى ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من خدمات استشارية وبصفة شخصية . (22)

المحور الثاني- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006-2010م :

وقد وهدفت الاستراتيجية إلى ما يلي : (23)

1) دراسة وتحليل الوضع القائم للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية وتجديد المشكلات والتحديات التي تواجه وزارة التعليم العالي والبحث العملي والمؤسسات التابعة لها.

2) تطوير استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي باعتباره جزاء أساسيا في البنية التحتية للتنمية الوطنية الشاملة وبناء القدرات وقد تكونت الاستراتيجية من ثلاث محاور، وهي:

أ- وصف الحالة الراهنة بما فيها من نقاط القوة والضعف والمشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن .

ب- وصف الطموحات المستقبلية لنظام التعليم العالي في اليمن والذي يشمل على الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية .

ج- تحديد السياسات والإجراءات اللازمة للانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المأمول وفق رؤية الاستراتيجية .

وتشير الاستراتيجية إلى أن التعليم الجامعي في اليمن يعاني من نقاط ضعف كثيرة وأهمها : (24)

1- تشريعات تحتاج إلى مراجعة، وانظمة إدارية تقليدية، واجراءات معقدة وتنسيق سيء ومركزيه شديدة وتدخلات في اتخاذ القرار .

2- ضعف الخدمات الاجتماعية والتوجيه والارشاد .

3- لا تتناسب البرامج والتخصصات الأكاديمية في الجامعات مع احتياجات المجتمع وسوق العمل .

4- عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المجتمع وسوق العمل .

5- ضعف استجابة الجامعات نحو خدمة المجتمعات وغياب اهتمامها لقضايا الوطن .

6- انعزال الجامعات اليمنية عن العالم الخارجي ولا يوجد تفعيل لارتباط الجامعات اليمنية مع الجامعة العربية .

7- ضعف العلاقة بين الجامعات اليمنية والقطاع الخاص .

وقد قدمت الاستراتيجية رؤية مستقبلية للتعليم العالي اليمني تمثلت في إيجاد نظام للتعليم العالي يتسم بالجودة والمشاركة الواسعة والمسارات المتعددة رأسياً وأفقياً وبما يكفل التنوع، ويتميز بالفاعلية والكفاءة، ويقدم البرامج النوعية، ويحقق الجودة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتحسين نوعية الحياة في المجتمع اليمني . (25)

مما سبق يمكن القول أن التعليم الجامعي اليمني يعاني من ضعف في الالتزام بالقوانين المتعلقة بالتعليم الجامعي، وضعف في جودة البرامج الدراسية وعدم مواكبة مواجهتها لمتطلبات العصر ولاحتياجات المجتمع وعدم كفاية التمويل وسوء استخدام الموارد المتاحة وغياب الرقابة الواضحة لأداء الاقتصاد اليمني، الأمر الذي يزيد من صعوبة التنبؤ بمستقبل التعليم الجامعي في اليمن ناهيك عن دوره في تفعيل التقارب العربي .

المحور الثالث – واقع دور التعليم الجامعي اليمني في تفعيل التقارب العربي :

من خلال دراسة وتحليل ما جاء في المحور السابق والخاص بواقع التعليم الجامعي اليمني ومن خلال ما جاء في بعض الدراسات السابقة اليمنية والعربية الحديثة ومن خلال ما تضمنته أهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي اليمني 2006- 2010 يمكن كشف هذا الواقع من خلال ما يلي :

1- إن سياسة القبول في الجامعات اليمنية لا تحمل أية رؤية أو خطة لإعادة التوازن بين بعد أخرى في التخصصات الإنسانية .

2 - يوجد ضعف واضح في وظيفة البحث العلمي في الجامعات اليمنية وأن معظم الابحاث المنشورة لا تلا مس قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3- تعاني الجامعات اليمنية من قلة الاعتمادات المالية ومن عدم استقلالها المالي والاداري وكذلك قلة مخصصات البحث العلمي .

4- لا توجد بأهداف وسياسات التعليم الجامعي اليمني واستراتيجياته المستقبلية أهداف إجرائية تدعو إلى دعم التقارب العربي .

5- ضعف المقررات الدراسية داخل الجامعات اليمنية التي تدعو إلى الوحدة العربية وتفعيل التقارب العربي.

6) تعاني الجامعات اليمنية من ضعف في الانشطة الطلابية بسبب قلة المخصصات المالية وعدم توفر التجهيزات المناسبة للممارسات والتعاملات المختلفة مما يؤدي إلى ضعف المشاركة الطلابية في هذه النشاطات .

ولا شك أن هذا الضعف يمثل تحدياً في للجامعات اليمنية في إعداد الشباب الجامعي وضعفاً في ادوارهم الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية مما ادى إلى وجود ضعف في قيام الشباب الجامعي بدورهم الفعال .

مما سبق يمكن استخلاص وأنه لا يوجد دور واضح للتعليم الجامعي اليمني في تفعيل التقارب العربي لا على مستوى الاهداف والسياسات والإجراءات ولا على مستوى الاستراتيجيات المرسومة ولا على مستوى المقررات الدراسية والبحث العلمي ولا حتى في ممارسات الأنشطة الطلابية داخل الجامعات اللهم إلا القليل منها مثل :

1) تبادل زيارات بعض أعضاء هيئة التدريس من بعض الجامعات الطلابية وبين الجامعات اليمنية وفي نطاق ضيق .

2) تبادل زيارات طلابية بعض الجامعات اليمنية إلى بعض الجامعات العربية والعكس للقيام ببعض الأنشطة الطلابية بنطاق محدود .

3) التوأمة بين بعض الجامعات اليمنية وبعض الجامعات العربية وبنطاق محدود، وهذا كله غير كاف للدور المنتظر من الجامعات اليمنية في تفعيل التقارب العربي .

من هنا كان لا بد من وضع رية مستقبلية لرسم دور أكبر للتعليم الجامعي اليمني تفعيل التقارب العربي، وهذا ما ستتناوله الدراسة كإجابة للسؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة الحالية.

المحور الرابع – رؤية مستقبلية لتفعيل دور التعليم الجامعي اليمني في التقارب العربي:

أن رسم صورة مستقبلية للتعلم الجامعي اليمني حتى يكون له دور كبير في التقارب العربي، ينبغي أن لا يفقد اتصاله برؤى ومشاهد الواقع العربي وتداعيات هذه المشاهد على التعليم الجامعي العربي، ومن ثم الوصول إلى رسم رؤية مستقبلية للتعلم الجامعي اليمني في ضوء ذلك كما يلي:

أ- مشهد التدهور:

فروض هذا المشهد:

1- استمرار وتفاقم الأوضاع الراهنة التي يعيشها الوطن العربي من تفكك وأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية .

2- **سياسيا** : ستعجز الحكومات العربية عن إقامة أو تحقيق تعاون سياسي بينها مما سيؤدي إلى تعميق التبعية السياسية للقوى والمصالح الاجنبية وعلى المستوى الوطني ستعجز هذه الحكومات في تحقيق مشاركة ديمقراطية تمكن من إقامة وتأصيل للمؤسسات والممارسات الديمقراطية .

3- **اقتصاديا :** سيستمر الاعتماد على تصدير المواد الأولية كأساس للنشاط الاقتصادي وعلى استمرار تزايد الاعتماد والتبعية الاقتصادية للدول والكيانات الاقتصادية والأجنبية .

4- **ثقافيا :** ستعاني الدول العربية من الاختراق الأجنبي مما سيؤدي إلى تحليل الثقافة والقيم العربية وتشويه العقل والشخصية العربية وتكريس للتبعية الحضارية كما ستزداد الصراعات والحروب الأهلية التي ستصاحبها زيادة في التدخل الأجنبي ونمو الثقافات الفرعية .

5- تعليميا : سيعاني النظام التعليمي في الوطن العربي مزيدا من الشكلية والتقليدية والجمود من حيث مناهجه وطرائقه كما سيرتبط التعليل أكثر بالطبقية . حيث سيكون نظاما ثنائيا عام وحكومي متدني النوعية والمستوى وخاص متاح للقلة القادرة اخليا وخارجيا ويمكن توطيد الرؤية المستقبلية من خلال المشاهد التالية :

ب- مشهد الاصلاح :

فروض هذا المشهد .

1- إدراك الدول العربية لخطورة النتائج المرتبة على استمرار الأوضاع الراهنة المتردية .

2- سعي الدول العربية إلى التعامل مع التردي الحالي من خلال الاتجاه نحو التعاون والوحدة في تجمعان وحدوية وثيقة .

3- قيام الدول العربية بإيجاد تعاون وتنسيق في كل المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتعاونية والتعليمية .

4- تسطيع الدول العربية إيقاف تدهور احوالها وتحقيق مستوى معقول من النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي وعلى تحقيق مستويات معقولة من الاستقرار السياسي والديمقراطي .

5- ستسعى الدول العربية إلى تحقيق مستوى متوازن في نظمها التعليمية من حيث زيادة معدل الالتحاق في التعليم الأساسي وتطوير التعليم الفني والقضاء على محو الامية، وإدخال التكنولوجيا المتطورة في نظمها التعليمية وتحسين الاحوال المعيشية المعلم .

ج- مشهد الانطلاق :

فروض هذا المشهد.

1- ستتمكن الدولة العربية من تحقيق الوحدة العربية الكبرى .

2- سيتحقق للدول العربية التكامل الاقتصادي والسياسي الكامل .

3- ستتمكن الدول العربية من تحقيق مستوى عال من العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي .

4- في ظل فروض هذا المشهد سيكون واقع الأمة العربية في القرن الحالي مشرقاً حيث ستسيع أن تحافظ على كيانها ووجودها المادي والحضاري وستساهم بفاعلية في تنمية وتطوير الحضارة الإنسانية .

تداعيات هذه المشاهد على النظم التعليمية العربية :

أ - ففي مشهد التدهور

ستكون الأحوال التعليمية متدنية من حيث خصائصها الكمية النوعية :

أ - التعليم لن يتوفر إلا لحوالي 66 % ممن هم في سن التعليم .

ب- سيكون تعليما يركز على الماضي وليس على المستقبل، وسيركز على الذاكرة والحفظ بدلا من التفكير والتحليل .

ج- سيندر وجود المبدعين والمبتكرين والإنسان المبادر والمشارك في شئون الثقافة والحياة العامة .

د - زيادة نسبة الطلبة الخريجين في التخصصات النظرية .

هـ - ضعف العلاقة بين التعليم والتنمية .

2 - وفي مشهد الاصلاح :

سيؤدي ضبط النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي إلى 4% سنويا وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى تداعيات تعليمية أفضل :

أ- أن نسبة الاستيعاب لمن هم في سن التعليم سترتفع إلى حوالي 80 % .

ب- سيكون هناك تحسين كمي في كثافة الفصول الدراسية .

ج- سيرتفع معدل المعلمين الى الطلاب .

د- سترتفع الانتاجية الاقتصادية لخريجي النظام التعليمي .

هـ- سيؤدي كل ذلك إلى دعم القدة الاقتصادية والثقافية والسياسية للأمة العربية .

3- وفي مشهد الانطلاق :

في هذا المشهد سيكون معدل النمو الاقتصادي معقولاً ، ومعدل المشاركة الاقتصادية مرتفع حيث سيصل معدل النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية إلى 8% سنويا وسيتضاعف نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي وهذا كله سيكون له تأثير على النظم التعليمية العربية كما يلي :

أ- سيتم تحقيق معدلات عالية الاستيعاب جميع الطلاب .

ب- سيرتفع معدل المعلمين بال نسبة للطلاب .

ج ستحقق فقرة نوعية في طبيعة العملية التعليمية بحيث سيتم تحقيق تطوير كبير في القدرات الإبداعية للطلبة .

د - سيزداد نسبة الطلبة الخريجين في التخصصات العملية التكنولوجية .

هـ - سيزداد الاهتمام بتطوير تحديث مؤسسات التعليم الجامعي العربي .

مما سبق، يتضح أنه لا يمكن نجاح أية رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي اليمني ولا سيما في رسم رؤية تجعل الجامعات اليمينة تقوم بدورها الداعم لتفعيل التقارب العربي إلا في ظل تحقيق مشاهد

الإصلاح ومشاهد الانطلاق والذي من فروضها تحقيق الوحدة العربية الشاملة وتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبالتالي التربوي والتعليمي بين أقطار العالم العربي .

يتضح ذلك من العلاقة الوطيدة بين نجاح التعليم الجامعي في العالم العربي ونجاح النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي العربي .

من هنا يمكن القول أن تفعيل دور التعليم الجامعي اليمني في التقارب العربي مرهون بإيجاد التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية لأن السلبيات ونقاط الضعف والتي يعاني منها التعليم الجامعي اليمني ، والتي تعرضت لها الدراسة في المحور الثاني لا يمكن تجاوزها إلا بتحقيق ذلك التكامل العربي الفعال .

وممكن ابراز ذلك من خلال الرؤية المقترحة التالية :

الرؤية المقترحة :

وتهدف هذه الرؤية إلى تعميق إيجابيات الحاضر ودفعها أكثر إلى الامام ومعالجة السلبيات الموجودة في مؤسسات التعليم الجامعي اليمني ومعالجة القصور في اللوائح الخاصة بهذه المؤسسات وفي اهدافها وفي شروط القبول وبرامج التعليم ونظم التقويم ، وخطط الدراسة ، والمقررات الدراسية ، والبحوث العلمية .

مرتكزات هذه الرؤية :

تقوم هذه الرؤية على المرتكزات التالية :

1) تشخيص الواقع الحالي لمؤسسات التعليم الجامعي اليمني .

2) تجميع ما صدر من توصيات البحوث والمؤتمرات والرسائل الجامعية والأدبيات والكتب التي تناولت التحديات التي تواجد هذه المؤسسات .

فروض الرؤية :

1) عولمة الاقتصاد ، وسياسة التحرر والخصخصة وسياسة البنك الدولي .

2) إيجاد تنسيق وتعاون عربي وتحقيق التنمية العربية ولتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

3) الممارسة الفعلية للتعددية الحزبية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

4) العمل على سد الفجوة العلمية والتكنولوجية وتحقيق مزيد من الابداع الحضاري .

5) زيادة قدرة النظم العربية على أخذ المبادرات الاستراتيجية والتحول عن مجرد ردود الأفعال .

ملامح هذه الرؤية :

1- العمل على التقليل من مظاهر التبعية والاتجاه إلى الاعتماد على النفس .

2 تعزيز دور المؤسسات المدنية في المشاركة واتخاذ القرار كبديل لكافة اشكال السيطرة أو الهيمنة .

3- ارتفاع ملحوظ في المخصصات المالية للبحث العلمي وإعلاء كلمة العلم والتكنولوجيا ، وذلك بإنشاء مراكز البحث العلمي وتشجيع الباحثين ، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لهم .

4- إيجاد سياسات تنظم معدلات النمو السكاني . والقوى العاملة ، وانخفاض معدلات البطالة والتضخم .

5- ترسيخ قيم التنمية كالعمل المنتج والتخطيط والتعاون .

6- احترام حقوق الإنسان .

7- العمل على محاربة ظاهرة " القات " وذلك بإنشاء مركز بحث علمي لعلاج هذه الظاهرة الضاربة في أعماق الإنسان اليمني منذ مئات السنين ، لأنها ظاهرة خطيرة تدمر الاقتصاد اليمني والإنسان اليمني وتزيد من أمراضه وفقره وتخلفه .

8- العمل على محاربة ظاهرة " حمل السلاح " والتي تعتبر ظاهرة زادت من تخلف الإنسان اليمني .

التداعيات المحلية اليمنية على الأوضاع السياسية والاقتصادية لهذه الرؤية :

1- استمرار نجاح برنامج لإصلاح الاقتصاد داري التي تنفذه الحكومة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يهدف إلى ما يلي :

أ- ايجاد بنية اقتصادية قوية .

ب- جذب الاستثمارات الأجنبية .

ج - ايجاد فرص عمل والتقليل من حجم البطالة .

د- التقليل من عجز الموازنة العامة للدولة .

2- انضمام الاقتصاد اليمني إلى الاقتصاد العالمي واستعداده لمواكبة مسيرته ومشاركته في قواعده وانضباطه وعوائده .

3- المضي في طريق تحسين العلاقات وتطويرها بين اليمن ودول الجوار وغلق ملفات الحدود والا تجاه إلى فتح ملفات التعاون الاقتصادي والتنموي .

4- تنفيذ مخرجات الحوار الوطني اليمني وذلك بقيام الدولة اليمنية الاتحادية الفيدرالية وتعميق النظام الديمقراطي .

5- زيادة اهتمام الخطط التنموية بتشييد المزيد من السدود المائية في سهول وهضاب اليمن حتى تتكون بنية أساسية لخدمة الزارعة والرأي .

6- إيجاد تطوير كبير للنظام التعليمي بكل مكوناته حتى يتواكب مع متغيرات ! عالمنا المعاصر ومطالب التنمية اليمنية .

7- العمل على زيادة الاستمارات العربية والمحلية في الاقتصاد اليمني وزيادة الانفتاح على الاقتصادي العالمي ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

التداعيات التعليمية لهذه الرؤية :

1- التأكيد على الهوية العربية في أهداف وسياسات وبرامج التعليم الجامعي اليمني .

2- تفعيل التعاون العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية وتوحيد المناهج الدراسية وبرامج التعليم الجامعي .

3- تأكيد الفهم المستنير للعقيدة الإسلامية في ممارستها الروحية وسلوكياتها الأخلاقية والاجتماعية. 4- إيجاد سياسات واستراتيجيات تعليمية جديدة تتناسب مع التقدم العلمي والتكنولوجي والمعرفي مع متطلبات القرن الحالي .

5- تعزيز برامج تعليم اللغة العربية ، والزام تعليمها في جميع المراحل التعليمية في التعليم الحكومي الأهلي .

6- تبني برامج مخططة ومنظمة وعملية لمجابهة مشكلة الأمية بهدف القضاء عليها نهائياً .

7- توسيع مؤسسات التعليم المستمر بحيث يصبح التعليم المدرسي جزءا من عملية تعليمه كبرى تشمل المجتمع بأسره تشارك فيه كافة المؤسسات المجتمعية الأخرى كالأسرة والصناعة والزراعة والقوات المسلحة وكافة التنظيمات الشعبية والنقابية والمهنية .

8- العمل على تنوع اشكال الأبنية التعليمية وتجهيزاتها طبقا لحاجات البيئات الجغرافية طبقا لاستخدام التقنيات والأساليب التربوية الحديثة .

9- إحداث تطوير في قوانين اللوائح التعليمية بحيث تسمح للمتعلم بحرية ترك الدراسة والعودة اليه حسب حاجته مما تتيح من التقليل من نسب التسرب وتيح للمتخلفين وأبناء المناطق المحرومة الاستمرار في التعليم .

التوصيات والمقترحات

توصي الدراسة بما يلي :

1- اعادة النظر في أهداف وسياسات وبرامج التعليم الجامعي اليمني حتى تكون أكثر جرائية وعملية في احداث التقارب العربي .

2- خلق مناخ عام داخل الجامعات اليمنية وبرامجها لأحداث التقارب بين الشعوب العربية .

3- إعداد برامج جامعية جديدة تساهم في إحداث هذا التقارب .

4- العمل على إدماج المفاهيم الأساسية للتقارب العربي في المناهج الدراسية الجامعية .

5- تفعيل دورات الأنشطة الطلابية في الجامعات اليمنية في دعم التقارب العربي .

6- العمل على مزيد من التوأمة بين الجامعات اليمنية والجامعات العربية في أنحاء الوطن العربي.

7- تفعيل دور القطاع الخاص بتمويل الأبحاث العلمية في الجامعات اليمنية العربية .

8- خلق مناخ عام داخل الجامعات العربية يعمل على نبذ الحقد والكراهية بين الشباب العربي ونبذ التعصب لأي نشاطات ثقافية أو فكرية أو رياضية .

9- التقليل من الشحن الكبير للشباب العربي لتكريس الولاء الوطني على حساب الولاء للأمة العربية.

10- ايجاد مراكز بحث عربية تشارك فيها كل الدول العربية تحت إشراف جامعة الدول العربية وبتمويل حكومي وأهلي تقوم باستقطاب الباحثين والبحوث العلمية الداعية إلى تفعيل التقارب العربي.

11- ايجاد أكاديميات علمية عربية تعمل على استقطاب المبدعين والمبتكرين من الشباب العربي وتشجيعهم وبتمويل حكومي وخاص .

ختاما :

لابد من القول أن نجاح التعليم الجامعي العربي في تفعيل التقارب بين الشباب العربي مرهون بمدى توفر متطلبات تطوير هذا النوع من التعليم وأهمها على الإطلاق الإيمان لدى القادة العرب وقادة التعليم العربي بأهمية تحقيق الوحدة العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي بين الشعوب العربية، وثانيها قيام الرأسمال العربي (الخاص) بدوره القومي في توفير الأموال اللازمة لتطوير التعليم الجامعي العربي وخاصة مراكز وأكاديميات البحث العلمي .

إذ لا يعقل أن ينجه الرأسمال العربي (الخاص) إلى فتح قنوات فضائية تعمل على مسخ الهوية الثقافية للشباب العربي وعلى إنفاقه ملايين الدولارات على أكاديميات تعلم الرقص الشرقي وعلى الراقصات من أنحاء المعمورة والجامعات العربية التي تعلم الشباب العربي تعاني من النقص الحاد في مواردها مما أدى على عدم قدرتها على تحقيق أهدافها .

ولا يعقل أبدأ أن تجد الراقصة فرصة الحصول على دعم مادي كبير لتنمية مواهبها ولا يحصل بالمقابل الباحث العربي على نفس الفرصة . لن تتقدم أية أمة من الأمم إلا بالاهتمام بالتعليم الجامعي مؤسسات البحث العلمي وتطوره ولن يكون ذلك الا بالإنفاق على مؤسساته وعلى الباحثين وتشجيعهم على الإبداع والابتكار.

قائمة المراجع :

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نحو رؤية مستقبلية للتربية العربية في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للتربية، المجلد السابع عشر، يونيو 1997م، ص (5) .

2- منير بشور، أفكار وملاحظات على هوامش الاستراتيجية التربوية في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص (47) .

3- المرجع السابق، ص (48) .

4- ماغنوس هافلسرد التفكير في المستقبل داخل المدرسة، مستقبليات، المجلد 3 " العدد "11"، 1983م س 8 .

5- اليونسكو، ارتياد المستقبل والدراسات المستقبلية في العلوم الاجتماعية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد " 137 ط ، اغسطس 1993م ص 17 .

6- ابراهيم العيسوي، السيناريوهات، بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها مشروع مصر 2020م، منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، يونيو 1998م، ص 7 .

7- بلقيس غالب الشرعبي، أزمة التعليم العالي في اليمن وتحديات الواقع، مجلة البحوث والدراسات التربوية، مركز البحوث والتطوير التربوي، العدد " السابع عشر" 2002م .

8- سلطان سعيد المخلافي، دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية باليمن، الواقع ومتطلبات المستقبل مجلة جامعة تعز، العدد " الثامن " 2005م .

9- عبدالله أحمد الذيفاني، واقع التعليم العالي في اليمن واتجاهات إصلاحه وتطويره، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد " الثامن " 2006 م .

10- عبدالواحد الكبيسي (2010) "دور المقررات الدراسية التربوية في توحيد التقارب العربي"، المؤتمر القومي السابع عشر، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، 10-11 نوفمبر 2010م القاهرة ..

11- عباس علي الفحام (2010) المناهج الدراسية ودورها في التقارب العربي، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع جامعة الدول العربية، مرجع سابق .

12- عبدالله احمد الذيفاني، مرجع سابق، ص 283 .

13- المرجع السابق، ص 284 .

14- الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي في اليمن، ص 15 .

15- المرجع السابق، ص 37 .

16- المرجع السابق، ص 31 .

17- المرجع السابق، ص 15 .

18 - سلطان يعبد الخلافي، مرجع سابق، ص 201 .

19- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في اليمن، مرجع سابق، ص 37 .

20- المرجع السابق، ص 38 .

21- المرجع السابق، ص40 .

22- المرجع السابق، ص 9 .

23- المرجع السابق، ص42 .

24- المرجع السابق ، 43 .

25- المرجع السابق، 44 .

26- المرجع السابق، ص 45 .

27- تم الرجوع إلى المراجع التالية عند كتابة هذه المشاهد :

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مدرسة المستقبل، المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم العرب، د ق . 29 / 30 يوليو 2000م .

2- المنظمة العربية للتر والثقافة والعلوم، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، المؤتمر الأول لوزراء تعليم العرب، طرابلس 1- 5 ديسمبر 1998م .

3- سعد الدين ابراهيم، الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل العربي وامكانات قيام دولة الوحدة العربية، منتدى الفكر العربي، عمان ، 1989 م .

4- ابراهيم العيسوي، السيناريوهات بحثا في مفهوم السيناريوهات، مرجع سابق .

5- ضياء الدين زاهر، علم المستقبل مفاهيمه وتقنياته، المجلة العربية للتربية، تونس، العدد "2 " المجلد "1" سبتمبر 1999م .

6- Bell, Wendwll, Foundations, Of Futures Studies, Vol. 1, Transaction, New Brunswick (USA), and London 1997.